

بسم الله الرحمن الرحيم

| | |
|--------------|-----------|
| رقم التبليغ: | ١٩٢٢ |
| بتاريخ: | ٢٠٢٠/١١/١ |

ملف رقم: ٤٩٠١/٢/٣٢



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

**السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي**

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٣٠٦) المؤرخ ٢٠١٩/٣/١٤، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزارة الأوقاف، بخصوص إلزام الأخيرة أداء مقابل الانتفاع بقطعة الأرض ملك الهيئة وبالغلة مساحتها (١٣ ط، ١٠ ف) تعادل ٢٦٥٠٤ م^٢، بحوض الدوكة الوسطاني/ ٥٩ ضمن القطعة المساحية ص ٢ بناحية دير مواس بمحافظة المنيا، والمقام عليها المعهد الديني للبنين، وذلك عن الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٨ م.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن قطعة الأرض المشار إليها ملك الهيئة ومشهرة برقم (٥٧٦٤) في ٢١-١٢-١٩٨٧، وهي استيلاء قبل الخاضع إميل انطويني، طبقاً للقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي، ومقام عليها المعهد الديني للبنين بدءاً من عام ١٩٧٠، وقد طالبت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزارة الأوقاف بسداد مقابل الانتفاع بهذه المساحة بعد أن قامت اللجنة العليا لتنظيم أراضي الدولة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٨ بتحديد، وإزاء مطالبة وزارة الأوقاف بسداد مقابل الانتفاع وفقاً لما قدرته اللجنة العليا، وامتناع الوزارة عن السداد، فقد طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع وجلستها المعقودة في ١٤ من أكتوبر عام ٢٠٢٠ م، الموافق ٢٧ من صفر عام ١٤٤٢ هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٩٠١/٢/٣٢

(٢)

مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبقاً فى المسائل والموضوعات الآتية: ... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين...". وأن المادة (٦) من القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها تنص على أن: "يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس، ويكون له الأهلية الكاملة للمقاصة وقبول التبرعات التى ترد إليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذى يقوم عليه الأزهر. وشيخ الأزهر هو الذى يمثل الأزهر...". وأن المادة (٨) منه تنص على أن: "يشمل الأزهر الهيئات الآتية: ١- ... ٥- قطاع المعاهد الأزهرية، وتطبق على الأزهر وهيئاته أحكام القوانين واللوائح المالية الوظيفية المعمول بها فى شأن الهيئات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ولائحته، ويكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته والعاملين بها جميع السلطات المقررة للوزير المختص فى كافة القوانين واللوائح".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلاً عامّاً من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض، واختصاص الجمعية العمومية فى هذا الشأن هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات، وقد حدد القانون وسائل اتصالها بالمنازعات التى تعرض عليها كيما تتحرك ولايتها ويستنهض اختصاصها، ومن ذلك أن يُقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية مباشرة من صاحب الصفة فى التقاضى طبقاً للقانون، وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه إليها قانوناً، ذلك لأن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع المائل ينصب حول طلب الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إلزام وزارة الأوقاف أداء مقابل الانتفاع بقطعة الأرض ملك الهيئة والبالغة



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٩٠١/٢/٣٢

(٣)

مساحتها (١٣ ط، اف) تعادل ٢٦٥٠٤ بناحية دير مواس بحوض الدوكة الوسطاني/٥٩ ضمن القطعة المساحية ص ٢ والمقام عليها المعهد الديني للبنين، وذلك عن الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٨، ولما كانت المعاهد الدينية تتبع الأزهر الشريف، ومن ثم تنتفي صفة وزارة الأوقاف كخصم في النزاع المائل، ويضحي لزاماً عدم قبول النزاع المائل لتوجيهه إلى غير ذي صفة.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم قبول النزاع لتوجيهه إلى غير ذي صفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠٢٠ / ١ / ١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٢٠ / ١ / ١